

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/171
15 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة إنتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية
في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة
إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من
البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى
رئيس لجنة حقوق الإنسان من سفير جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رد حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على البيان الذي أدلى به ممثل ألبانيا في الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، راجيا التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع)

فلاديمير بافيتشيفيتش

**تعليقات حكومة يوغوسلافيا الاتحادية
على البيان الذي أدلى به ممثل ألبانيا في الدورة
الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بتاريخ
٦ آذار/مارس ١٩٩٥**

قدم ممثل ألبانيا، في البيان الذي أدلى به بشأن "حالة حقوق الإنسان في كوسوفو"، مجموعة من الإتهامات الكاذبة وغير المبررة، كما قدم بيانات مغرضة بلغة مغايرة للغة التخاطب الدبلوماسي.

وتود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تسترعي إنتباه المشتركين في الدورة الحادية والخمسين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى بعض الحقائق الهامة فيما يتعلق بحالة وظروف حقوق الإنسان الآن في إقليم كوسوفو وميتوهيجا. وكذلك، تسترعي الحكومة الإنتباه إلى تصرف ألبانيا غير المقبول، إذ إنها تعترزم، عندما تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة ذات سيادة، التحريض على نشر القلاقل لدفع الإقليم على الانفصال من صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف إنشاء ألبانيا الكبرى في نهاية المطاف.

وتستوجب الإتهامات الخبيثة غير المؤيدة بالأدلة التي افعلها ممثل ألبانيا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الرد عليها: إن القوات الألبانية الإرهابية الانفصالية قامت في عام ١٩٨١ بتنظيم المظاهرات الجماعية العنيفة المشهورة محتجزة عمال المناجم في مناجمهم ومضحية بهم، بالإضافة إلى التسميم الشامل لتلاميذ المدارس الألبانية عن طريق حامل بيولوجي لم تعزله حتى يومنا هذا لا منظمة صحة يوغوسلافية أو أي منظمة صحة دولية أخرى.

وتود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فيما يتعلق بالافتراءات التي تُتَّهَمُ بموجبها هيئات القانون والنظام في يوغوسلافيا بالقيام بأعمال وحشية، وعمليات التفتيش، والمصادرة، والتوقيف، والتعذيب وإساءة المعاملة التعسفية، الإشارة إلى ما يلي: لقد تعرض أفراد الجيش اليوغوسلافي وعائلاتهم إلى ٥٠٠ هجوم في الفترة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨ وتعرضت الوحدات العسكرية إلى ٨٠ هجوماً، كما تعرضت المرافق العسكرية إلى ٢٥١ هجوماً على أيدي مجموعات إرهابية ألبانية في كوسوفو وميتوهيجا. وتم أثناء "عمليات التفتيش التعسفية" اكتشاف أو مصادرة ٥٠٠٠ مسدس، و٤٢٧ بندقية عسكرية وآلية، و٧ بندقيات نصف آلية، و١١٧ قنبلة يدوية، و١٤٦ بندقية صيد غير مسجلة، و٦ أطنان من المتفجرات، و١٤٦ جهاز تفجير. وجدير بالملاحظة أنه لم تسجل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو في اللجان التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر أو في أي منظمة إنسانية أخرى أي حالة وفاة من جراء عمليات التعذيب المزعومة في سجون كوسوفو وميتوهيجا.

ولكن من جهة أخرى، أرغم المتطرفون الألبان ٤٠٠ ٠٠٠ من الصربيين ومواطني الجبل الأسود على الهروب من كوسوفو وميتوهيجا وهجر منازلهم عقب إنتهاء الحرب نتيجة الخوف، والتهديد، وعدم الاستقرار، والفضوى، وعمليات الإغتصاب، والنهب.

ولقد رفضت ألبانيا باستمرار، على مر سنوات تطورها في فترة ما قبل الحرب وما بعد الحرب، وفترة الحكم الشيوعي وما بعد الحكم الشيوعي، الإعراف بوحدة أراضي صربيا ويوغسلافيا وسيادتهما عليها.

وكانت ألبانيا تحرض، في الوقت نفسه، أفراد الأقلية القومية الألبانية المقيمة في كوسوفو وميتوهيجا على الانفصال، كما كانت تدفعهم إلى اللجوء إلى الأساليب والأنشطة الإرهابية أو الإجرامية.

ولقد اعترفت الجمعية الوطنية الألبانية رسمياً، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، "بجمهورية كوسوفو" غير القانونية والتي لا وجود لها. وقامت الحكومة الديمقراطية الجديدة التي شكلها رئيس وزرائها مكسي كما قام الرئيس بريشا، في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ بتأكيد الإعراف المذكور في الجمعية الألبانية، واستأنفت أنشطتها مخالفة لما ورد في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في الوثيقة الختامية وفي ميثاق باريس، بالرغم من أنها كانت قد وافقت عليها رسمياً وكتلياً لدى إنضمامها إلى عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتقوم ألبانيا، مخالفة للمعايير الدولية المعمول بها، بتأييد القادة الانفصاليين من كوسوفو وميتوهيجا بوصفهم ممثلين شرعيين لدولة أجنبية، وهي تقدمهم إلى جماهيرها وإلى الجماهير الأجنبية بوصفهم تلك. وقامت تيرانا، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتحرير ألبانيا من الفاشية والاحتفال بالعيد الوطني لألبانيا في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتقديم روجوفا وبوكوشي، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء المزعومين "لجمهورية كوسوفو"، بوصفهما صاحبي الحكم الشرعيين في كوسوفو وميتوهيجا، متحدياً، بالتالي، ما ورد في الوثيقة الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها.

وما زالت ألبانيا تحرض أفراد الأقلية القومية الألبانية في كوسوفو وميتوهيجا على خيانة الدولة التي يعيشون فيها - صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - الأمر الذي يشكل إنتهاكاً صارخاً لما ورد في المادة ٣٧ من الوثيقة الصادرة عن الاجتماع الذي عقده، في عام ١٩٩٠ في كوبنهاغن، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن البعد البشري، حيث تم وضع التوكيد على واجب إخلاص الأقليات للدولة التي يعيشون فيها.

ويجب علينا أن نلاحظ، مع الأسف، أن المجتمع الدولي لم يحمّل ألبانيا أي مسؤولية حتى يومنا هذا بغض النظر عن مثل هذا الموقف غير المقبول وبغض النظر عن إنتهاك الأحكام الأساسية المنصوص عليها في وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي وثائق الأمم المتحدة.

ولا يمكن، بعد وضع كل ما سبق في الحسبان، اعتبار دولة مثل ألبانيا التي تتخذ مواقف مماثلة تجاه القانون الدولي، كدولة تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ودولة يمكن لها أن ترفع طلباتها إلى المحافل الدولية.

ولا يعترف دستور جمهورية ألبانيا أو سلطاتها بوجود أي أقلية قومية أو مجموعة إثنية في ألبانيا نفسها. وتشهد ألبانيا، نتيجة ذلك، نشوب نزاعات خطيرة مع البلدان المتاخمة مثل: اليونان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد كان لسياسة ألبانيا التي تعتبر بموجبها حدود الدول المتاخمة حدوداً نسبية، كما كان لتدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول، ومناصرتها للانفصال بين صفوف أقليتها القومية الموجودة في هذه البلدان، أثر فجر النزاعات ونشر عدم الاستقرار في منطقة جبال البلقان.

ويجب أن يستدعي المجتمع الدولي ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ألبانيا للقيام، عوضاً عن تلقين البلدان المجاورة دروساً عن كيفية تعزيز احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتجاهل النداءات الداعية إلى فتح باب الحوار حول هذه المواضيع، بتقديم إجابات على الأسئلة التالية:

١- لماذا قامت ألبانيا في عام ١٩٩٢ بإعادة تنظيم أراضيها وتقسيم الأقاليم إلى وحدات إدارية صغيرة مكنتها من القضاء على أي تأثير إثني قد يكون لأي أقلية بمفردها (بين الغوران والصرب، والبودغوران واليونان)؟

٢- لماذا تم، في عام ١٩٦٤، هدم كنيسة القديس أليكساندر نيفسكي الأورثوذكسية الموجودة في مركز مدينة شكودرا بناءً على أوامر من السلطات الألبانية، ولماذا تم بناء مركز للضباط مكان الكنيسة؟ وأين تم تخزين الأشياء الثمينة التي كانت تمتلكها الكنيسة، وكتبها القديمة، وتراثها، إلخ؟

٣- لماذا تم، في عام ١٩٦٧، هدم كنيسة القديس ميخائيل الأورثوذكسية الواقعة في المقبرة الصربية القديمة، وبناء مستشفى للأطفال في ذلك الموقع؟ وأين تم تخزين الآثار المقدسة التي تمتلكها الكنيسة؟

٤- لماذا تم، في عام ١٩٦٨، تحويل كنيسة الثالوث الأقدس الأورثوذكسية الموجودة في قرية غريليه بمقاطعة فراكا، إلى بيت للثقافة ظل عاملاً في القرية حتى عام ١٩٩١؟ لماذا كسحت المقبرة الأورثوذكسية في القرية في عام ١٩٦٧، وكسرت الصلبان المنقوشة بأحرف الأبجدية السيريلية؟ ما كان مصير ممتلكات الكنيسة؟ ولماذا لم يتبق منها الآن سوى جدران عارية من الحجر؟

٥- لماذا تم هدم المقبرة العسكرية القديمة في سكوتاري وقد دفن فيها الجنود الصرب ومن الجبل الأسود الذين قتلوا في حروب البلقان والحرب العالمية الأولى، ولماذا تم بناء مستشفى للولادة مكانها؟

٦- لماذا كسحت مقبرة الأورثوذكس القديمة في سكوتاري عندما بنيت مكانها مقبرة جديدة للبلدية، بدلاً من نقل المقبرة مع رفات القبور القديمة إلى مكان مناسب آخر؟

٧- وتظهر المعايير المزدوجة التي تدعو إليها ألبانيا فيما يتعلق بمسائل الأقليات، في محاولاتها الرامية إلى تدويل مسألة مركز الأقلية الألبانية في جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي مناصرتها للانفصال في كوسوفو وميتوهيجا من جهة، بينما لا تعترف، من جهة أخرى، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الأقلية اليوغوسلافية في ألبانيا وترفضها لهم. وتسعى السلطات الألبانية

لاستيعاب الأقلية اليوغوسلافية في ألبانيا وتجريدها من قوميتها وتشريدها بصورة دائمة باللجوء إلى الإبادة الجماعية الإحصائية بخفض أعداد الأقليات الصربية ومن الجبل الأسود في ألبانيا، وبحظر النشر وأنشطة وسائط الإعلام - فلا يوجد في ألبانيا أي مجلات أو جرائد أو برامج إذاعية باللغة الصربية- وبعدم وجود المكتبات وبحظر توريد المطبوعات من يوغوسلافيا، وبحظر استعمال اللغة الصربية للأغراض الرسمية في التقسيمات الإدارية الصغيرة التي تعيش فيها الأقلية اليوغوسلافية. ولقد حرم أفراد الأقليات الصربية وأقليات الجبل الأسود، خلال فترة ما بعد الحرب بأكملها، من إمكانية التعبير بحرية عن هويتهم القومية، والإثنية، والدينية، والثقافية.

ولماذا توقفت عملية استعادة الشُّهر الصربية القديمة التي استعُض عنها قسراً بالشُّهر الألبانية، ولماذا يواجه أفراد الأقلية اليوغوسلافية صعوبات في الحصول على وثائق السفر وبطاقات الهوية في ألبانيا، ولماذا يتعرض هؤلاء لضغوط مستمرة تمارس عليهم باستدعائهم للاستنطاق، وبتعقب أثرهم، أو بتفتيش سياراتهم، إلخ؟

ولماذا يواجه أعضاء النوادي الصربية صعوبات في تأدية أنشطتهم المشروعة، ولماذا يحرمون من المرافق اللائقة، ولماذا تعرقل الجهود التي يبذلونها من أجل مقابلة ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومناقشة كيفية حماية مصالحهم مع هؤلاء الممثلين؟

وتدل جميع هذه الوقائع على انحرافات ألبانيا وانتهاكاتها الصارخة لنظامها الدستوري - القانوني الخاص، وللقانون الدولي، وللالتزامات التي تعهدت بتأديتها على الصعيد الدولي في ميدان حماية الأقليات.

أما جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فهما لا تقومان بعزل الأقلية الألبانية، ولا تميزان ضد هذه الأقلية نسبة إلى الأقليات القومية العديدة الأخرى. وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأقليات القومية جسراً يؤدي إلى تعزيز التفاهم المتبادل والثقة بين الدول، ويؤدي إلى إقامة علاقات ودية وعلاقات حسن جوار ، وإلى استتباب السلم والأمن والعدل على الصعيد الدولي.

وتُعَرَّفُ جمهورية صربيا في دستورها على أنها دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها، وتقوم على الحريات والحقوق المعترف بها للإنسان والمواطن، وعلى السيادة التي يشارك فيها الجميع. وتعتبر يوغوسلافيا البلد الوحيد في البلقان الذي يمنح الاستقلال الإقليمي والثقافي التام للمناطق التي تعيش فيها الأقليات القومية. وتضمن لأفراد الأقليات القومية في كوسوفو وميتوهيجا، بالإضافة إلى فويفودينا، أعلى معايير الحماية لما لهم من حقوق مدنية وحقوق الإنسان في إطار دستور جمهورية صربيا ودستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتتمتع المقاطعات الحاصلة على الحكم الذاتي باستقلالها الإقليمي، وهي تخول بحق البت في المسائل التي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى التطور الاقتصادي، والتمويل، والثقافة، والتعليم، واستخدام اللغة، والصحة، والرعاية الاجتماعية. ولا يوجد ثمة صك قانوني دولي يعترف للأقليات القومية باستقلالها الإقليمي، وهو الحق الذي أصبح مشروعاً في كوسوفو وميتوهيجا في إطار دستور جمهورية صربيا. ويعرف قادة جمهورية ألبانيا كما تعرف الأقلية الألبانية في كوسوفو وميتوهيجا حق المعرفة جميع هذه الحقائق التي لا يستفيدون منها أو يعرقلونها عمداً بهدف الانفصال عن جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وخلافاً لكوسوفو وميتوهيجا حيث كانت المشاكل من صنع الأقلية القومية الألبانية التي مانعت

حقوقها المضمونة بموجب الدستور، تقوم جميع الأقليات القومية الموجودة في مقاطعة فوينودينا بممارسة هذه الحقوق والأحكام الدستورية الخاصة بالاستقلال الإقليمي وهي تستفيد منها على نطاق واسع.

ومن المهم التشديد على أن مشاكل مقاطعة كوسوفو وميتوهيجا المتمتعة بالحكم الذاتي ليست مشاكل تتعلق بممارسة حقوق الإنسان وحرياته بل إنها مشاكل نابعة عن التحريض المستمر على الانفصال بين صفوف المتطرفين الألبانيين، وهو الأمر الذي يهدد ذات سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها.

وتقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ضوء هذه المواقف التي تتخذها ألبانيا، وبوصفها دولة مؤسسة عضو في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمناشدة هذين المحفلين أن يتخذا موقفاً واضحاً فيما يتعلق بالسياسة التي تتبعها ألبانيا إزاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتطلب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في نفس الوقت، إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتنع عن أي أفعال تناصر بها التطلعات إلى تحقيق ألبانيا الكبرى، والانفصاليين في كوسوفو وميتوهيجا ومحاولتهم النيل من سلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
